الجزء الثالث

المناهج المختلفة
من منظور الجهات التي تطبقها

ملخـص المناقشة

فريق الخبراء 1: الجهات الوطنية

الرئيس: *ستانلي ر. جونسون*
المتحدثون: *جون أوور، كينيا*
س.س. دوباي، الهند
لويس فاخاردو، كولومبيا
أ. كونتي و ر. بهاتيا، برنامج الأغذية العالمي
فلورا سيباندا-موليز، اليونيسيف
المقرر: *جاك فيركوي*

إن الرسالة الأولى التي ظهرت بكل وضوح من المناقشة هي أن مفهوم انعدام الأمن الغذائي مفهوم معقد سواء من حيث مظاهره أو أسبابه، ولذلك فمن غير المفيد أن نحاول تحديد أنسب مقياس يمكن تطبيقه على هذا المفهوم. فليس هناك أي مؤشر قياسي منفرد يستطيع أن يغطي، أو يمكن الزعم بأنه يغطي جميع جوانب انعدام الأمن الغذائي. فقد ذكّرتنا المناقشة، بالفعل، بأن انعدام الأمن الغذائي له كثير من الأبعاد الواضحة والمتميزة. وتشمل هذه الأبعاد توافر الغذاء، وإمكانية الحصول عليه واستهلاكه، ونتائج ذلك، مثل الحالة الغذائية والظروف المعيشية بما في ذلك الفقر بأبعاده المختلفة. ولكي تكون المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي مفيدة، ينبغي أن تتناول هذه الأبعاد المختلفة. وقد استمعنا إلى اقتراحات عن النظر في مؤشر مُركّب، ولكن قيل إن هذا المؤشر المُركّب قد لا يكشف عن جميع الجوانب ذات الصلة كما أنه قد لا يحد من تكاليف جمع المعلومات الأساسية التي يُعتمد عليها في بنائه. ومع ذلك، فقد قيل لنا أن نحاول التحرك في هذا الاتجاه وأن نحاول إدخال شيء من التبسيط على هذا المفهوم المعقد.

ولقد سمعنا مرات عديدة أنه على الرغم من أن مفهوم "عدم كفاية" أو نقص الطاقة الراجع إلى الحرمان من الغذاء ينال قدراً كبيراً من الاهتمام، فإن الجوانب الأخرى لسوء التغذية - التي تتراوح من نقص المغذيات الدقيقة وفقـر الـدم (الأنيميا) إلى زيادة الوزن والبدانة - تعد من مشاكل الصحة العامة التي هي جزء من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي ينبغي أن تنال الاهتمام الواجب سواء من حيث جمع المعلومات أو اتخاذ الإجراءات.

وثمة موضوع آخر تناولته المناقشة وهو منهج القياس المختلفة وأنواع المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي التي تتولد عنها. وقد قيل إن قياسات الجسم البشري تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات في جميع الأمثلة والحالات التي استمعنا إليها اليوم. وتكمن أهمية ذلك في أن قياسات الجسم البشري يمكن أن تطبق على أي مستوى جغرافي، وأن توفر اتجاهات زمنية ومعلومات عن مختلف المجموعات السكانية أو الأسر أو الأفراد. ومع ذلك، فقد لوحظ أن قدراً كبيراً من المعلومات المستمدة من قياسات الجسم البشري مازالت تتصل بنمو الأطفال ولا توفر الكثير عن البالغين – أي البيانات التي من المهم جداً الحصول عليها. ولقد أوضحنا أيضاً أنه على الرغم من أن مقارنة قياسات الجسم البشري عند الأطفال والبالغين ضمن نفس المجموعة السكانية تكشف عن إشارات متباينة، فإنها يمكن أن توفر فهماً مهماً لكيفية حدوث التطورات. ولوحظ أنه مازالت هناك مشكلات منهجية ينبغي حلها بالنسبة لقياسات الجسم البشري التي تُجرى على المراهقين.

ومن مصادر المعلومات الأخرى التي شملتها المناقشة الأنواع المختلفة للاستقصاءات الأسرية مثل استقصاءات الإنفاق الأسري واستقصاءات الأحوال المعيشية، كما في المثال الهنـدي. فعلي الرغم من أن قياسات الجسم البشري تكشـف عن نتائج ولكنها لا توضح الأسباب التي تكمن وراءها، فإن الاستقصاءات الأسرية تغير عن معلومات حيوية تساعد على فهـم الأسباب والآليات، وبالتالي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مناسبة.

ونوقشت أيضاً الاستقصاءات الكيفية، أو التي تعرف باسم أفضل هو استقصاءات التقدير الشخصي، التي تقوم على تقدير الأفراد لحالة الجوع التي يعانون منها. ويستخدم مصطلح "التقدير الشخصي" بديلاً لـ "الإبلاغ الشخصي" لأن جميع الاستقصاءات تقريباً تتضمن قدرا من الإبلاغ الشخصي. ويعد هذا المنهج مفيدا للغاية لأنه، أولاً وقبل كل شيء، يعبر عن الأمور التي يعتد بها بالفعل، أي كيف يلاحظ السكان المعنيون الجوع وكيف يعانون أو لا يعانون من الوضع الذي يجدون أنفسهم فيه - الأمر الذي يتيح رؤية أعمق مما قد تتيحه المناهج الأخرى. ونظراً للطابع الذاتي للردود واحتمال أن يقوم من يجيبون على الأسئلة في الاستقصاءات بتحوير إجاباتهم، فإن المعلومات التي تسفر عنها الاستقصاءت قد تبدو، للوهلة الأولى، غير دقيقة. ومع ذلك، فقد أوضح أن التقدير الشخصي، إذا عولج على النحو المناسب وتم التحقق من سلامته، يمكن أن يُسفِر عن معلومات يُعتمد عليها ويحقق نتائج لها قيمة أكبر من مجرد تجميع الآراء، أي أن البيانات يمكن أن تصبح علمية وقابلة للتحقق منها.

وقد تضاربت الآراء حول كيفية الربط بين جميع هذه الطرق. واستمعنا إلى من يقول إن قياسات الجسم البشري يمكن إضافتها إلى الاستقصاءات الأسرية بتكلفة بسيطة، أو أن المعلومات النوعية يمكن أن تضاف إلى استمارات الاستبيان التقليدية، ولكننا استمعنا أيضاً إلى من يقول إن إضافة قياسات الجسم البشري إلى الاستقصاءات الأخرى يعني زيادة كبيرة في التكاليف. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق في الرأي حول كيفية الربط بين الطرق المختلفة، فقد أوضح المتحدثون تماماً جدوى هذه المصادر التكميلية للمعلومات.

واسمحوا لي أن أشير أيضاً بإيجاز إلى الإحساس السائد بأن رسم خرائط المعلومات يعد ذا قيمة عظيمة. ولقد رأينا في مناسبات عديدة أن من الضروري توافر المعلومات على المستويات المختلفة وأن الأرقام وكذلك الاتجاهات تعد شديدة الأهمية. وفي الحقيقـة، قد تكون الاتجاهات أكثر أهمية من الأرقام، ومع ذلك تظل الأرقام مما لا يمكن الاستغناء عنه لأغراض كثيرة.

وكان الموضوع الرئيسي الثالث هو أن عملية جمع المعلومات يجب أن ترتبط بالغرض الذي تخدمه، وأن تقوم مسوغاتها على هذا الأساس. وعُرض علينا عدد من الأمثلة لتوضيح أنواع المعلومات التي تستخدم في كل نوع من البرامج أو الإجراءات، مثل تحديد الفئات التي يكون من حقها الشراء من المحلات التي تبيع السلع بأسعار مُدعمة أو الاستفادة من برامج دعم الأسعار. كما استمعنا إلى أمثلة من ممثل اليونسيف التي تستخدم فيها المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي في وضع الإجراءات العلاجية. ويصبح ذلك مفهوماً مُهماً لدى مناقشة التكاليف (لمن يقومون بإجراء الاستقصاءات) وعبء تقديم المعلومات (بالنسبة لمن تشملهم الاستقصاءات). وعندما تؤدي المعلومات إلى إجراءات وسياسات، يكون من الضروري الحصول على معلومات حتى على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من أعباء. وفي كثير من الحالات، فإن عنصر فائدة المعلومات يتجاوز في أهميته عنصر التكاليف عندما يكون لجمع المعلومات ما يبرره من حيث وجود ارتباط وثيق بينها وبين الإجراءات أو السياسات أو البرامج التي تعتمد على معلومات سليمة يمكن التعويل عليها. ومن الجوانب الأخرى للاستفادة من المعلومات جانب *الدعوة*. وقد لا تكون المعلومات التي تستخدم في هذا الغرض مماثلة في طبيعتها لما استعرضناه حتى الآن، ومع ذلك تعد الدعوة أداة ضرورية، وبالتالي يجب أن تعد جزءاً من الاستخدامات المختلفة للمعلومات.

ويرتبط الكثير مما استمعنا إليه بالمشاكل والأوضاع والإجراءات والبرامج على المستوى دون الوطني. أمّا على المستوى الوطني، فلدينا مقاييس متعددة من بينها مقياس منظمة الأغذية والزراعة، أو بالأحرى تقدير عدد السكان الذين يعانون من نقص أغذية الطاقة. وقد رأينا أن جدوى مثل هذه المعلومات تختلف من بلد لآخر. وقيل أيضاً إن هذا النوع من التقديرات العامة لا يهم الهـند في واقع الأمر، حيث الغذاء متاح للكافة ولم يعد يمثل مشكلة. ويصدق هذا القول أيضاً على كولومبيا، بينما يختلف الأمر بالنسبة لكل من كينيـا ومـالي. ولهذا السبب، كان من الواضح أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعدد من يعانون من نقص أغذية الطاقة تعد مناسبة بدرجة كبيرة في عدد من البلدان، وغير مناسبة في بلدان أخرى، ومشكوك في صحتها في حالات أخرى. وعندما بدأت منظمة الأغذية والزراعة نشر تقديراتها عن عدد من يعانون من نقص أغذية الطاقة على المستوى الوطني، كان الغرض من ذلك هو إطلاق عملية لتحسين التقديرات، وكأن المنظمة تقول: هذه هي مجموعة من البيانات والتقديرات التي توصلنا إليها باستخدام منهجنا استناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها منكم. ولقد كان من المتوقع أن تجد بعض البلدان أن هذه التقديرات سليمة في حالتها، بينما تعترض بعض البلدان الأخرى عليها وتقدم بيانات يمكن الاستناد إليها في وضع تقديرات أسلم.

وثمة جانب آخر من المناقشة ظهر بوضوح في المثال الخاص بكينيا، وإن كان قد تأكد أيضاً في حالات أخرى، وهو وجود قدر كبير من التعقيد في نظم المعلومات وفي أنواع المعلومات التي تتولد وتستخدم على المستويين الوطني ودون الوطني، وكذلك فيما يتصل بالمجتمع الدولي. وقد يسفر هذا التعقيد عن مغالاة في طلب المعلومات، ومغالاة في التكاليف والأعباء الملقاة على السكان، بينما لا تكون النتائج المترتبة على الاستفادة من المعلومات بالمستوى الأمثل. ولقد كان من الأمور المثيرة للاهتمام أن نلاحظ، في حالة كينيا على سبيل المثال، أنه بالنسبة لنظام الإنذار المبكر، على الرغم من افتقاره إلى الموارد، قد حقق نتائج ايجابية للغاية فيما يتعلق بتنسيق المعلومات بين كثير من الشركاء بطريقة هادفة حتى يمكن دعم الإجراءات الفعالة التي تشتد الحاجة إليها. والخطوة التالية هي الانتقال إلى اتباع نفس النهج وتحقيق نفس القدر من التقدم في المناطق الأخرى، التي تنعم بقدر أكبر من الموارد الطبيعية ولكن حالة المعلومات فيها أكثر تعقيداً. وهذا يدل على أن الأمور لم تصل بعد إلى مرحلة اليأس وأن من الممكن إجراء تحسينات على الرغم من أن عملية الإصلاح تظل صعبة.

وفي هذا الصدد، سمعنا أيضاً أكثر من مرة أن صورة المنظمات الدولية هي صورة لا تساعد كثيراً في حل مشكلة تعقد المعلومات. ولقد كانت الرسالة التي استمعنا إليها منكم شديدة الوضوح وهي أن المنظمات الدولية ينبغي أن تساعد البلدان والحكومات، بكل الطرق الممكنة، في اتباع نهج أكثر بساطة وفعالية فيما يتعلق بجمع المعلومات. وأشير في هذا الصدد إلى أن "نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة" لا يَدعي أنه يضيف معلومات أو يخلق طلباً على المعلومات، ولكنه بدلاً من ذلك يساعد البلدان على حُسـن الاستفادة من المعلومات المتوافرة لديها بالفعل، والتخلص من الازدواجية أو سـد الثغرات. ومع ذلك، فإن "نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة" يحاول، رغم كل شيء، الجمع بين المؤسسات التي تدر المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي وتستفيد منها، لمساعدتها على حُسـن الاستفادة من هذه المعلومات.

وكما رأينا، هناك مناهج مختلفة لدراسة الأمن الغذائي، وهي جميعاً تستخدم في قياس أشياء مختلفة. ولذلك، فمن الضروري في بعض الحالات استخدام منهج أو اثنين في آن واحد مع نفس المجموعة السكانية، حتى يمكن معرفة نوع المعلومات التي يسفر عنها كل منهج وكيف سيلقي كل منهج ضوءاً مختلفاً على نفس الحالة. ويستطيع المرء أيضاً تقييم صحة الفرضيات المُسبقة بشأن المعلومات المتلاقية أو المتباينة، مما يوفر المعلومات عن الحالة المعنية وعن استخدام المناهج ذاتها. وقد أوضحت حالة مـالي كيف أن النتائج المستخلصة بتطبيق مناهج مختلفة في حالة معينة لا تسفر عن نفس الصورة. ولذلك، فلا بد أن يتم السعي، عن عمد، إلى إتاحة مثل هذه الفرص التي يمكن أن نتعلم منها كيفية عمل مختلف المناهج؛ كما أن ذلك يساعد المتخصصين في منهج معين على فهـم العلاقة بين منهجهم والمناهج الأخرى.

وترتبط هذه القضية الخاصة بالعلاقة بين المناهج المختلفة بالنقطة الأخيرة التي أثارها عدد من الزملاء في العديد من المناسبات، وهي وتيرة جمع المعلومات والإبلاغ عنها. وتعد هذه القضية بالطبع قضية مهمة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف والوقت، ففي كثير من الحالات لا يكون من الضروري جمع هذه المعلومات على فترات متقاربة. وعلى سبيل المثال، فقد استمعنا إلى أمثلة عن الاستقصاءات التي تجرى على المتحصل للفرد من الغذاء وقيل إن هذه الاستقصاءات، التي تعد صعبة ومُكلفة ولكنها توفر معلومات فريدة في نوعها، ليس من الضروري إجراؤها على فترات متقاربة. ويمكن لهذه

الاستقصاءات، إذا أجريت كل عدة سنوات، أن تكون شديدة الفائدة في المساعدة على تحديد الأوزان النسبية للمعلومات التي يتم جمعها عن طريق أساليب للمشاهدة أقل دقة وغير مباشرة وتوحيد هذه المعلومات في كل متكامل. والرسالة الأخيرة هي أن من بين المهام التي يمكن أن يكون من المفيد القيام بها في المستقبل، تطبيق مناهج مختلفة جنباً إلى جنب في حالات مختارة بعناية لأن ذلك سيساعد كثيراً في توضيح ما يمكن أن يحققه كل منهج وكيف يمكن أن تُكمّل المناهج بعضها البعض، كما سيفيد في تحقيق وفورات في التكاليف في المستقبل مع تحقيق زيادة في فهم الأوضاع وفي الفعالية.

ملخـص المناقشة

فريق الخبراء 2: الجهات الدولية

الرئيس: *ستانلي ر. جونسون*

المتحدثون: *ديفيد ويلكوك، منسق نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، مكتب المدير العام المساعد، مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة*

س.باتيل، البنك الدولي

تيم هاريس، إدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة

ألترينا موكوريا **و** *توماس مارشيون، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية*

المقرر: جاك *فيركوي*

إن أول نتيجة رئيسية أسفرت عنها المناقشة بعد ظهر اليوم هي الأهمية التي اكتسبتها *أهداف التنمية للألفية*. فبعد أن قدّم السيد ويلكوك هذه الأهداف، قال لنا ممثلي المنظمات الدولية وكذلك ممثلي البلدان المانحة، أنهم جميعاً يسترشدون *بأهداف الألفية للتنمية* في تحديد أهدافهم ومراميهم على جميع المستويات. ويمكننا أن نستخلص من ذلك أنه يبدو أن الغرض من تحديد *أهداف التنمية للألفية* قد تحقق على خير وجه، لأنها تستخدم الآن كمعيار للمساعدات الإنمائية الدولية، وأن استئصال الفقر والجوع يأتي في مقدمة مراميها. ومن الملاحظات الأخرى أن *أهداف التنمية للألفية* تشمل بكل وضوح جميع الأبعاد التي تم التأكيد باستمرار على كونها أساسية للفهم الشامل لانعدام الأمن الغذائي، الذي يتراوح من قلة الدخل إلى التعليم والصحة بمختلف أبعادها، فضلا عن الجوع وسوء التغذية بطبيعة الحال. كما لاحظنا أن هذه الأهداف تطلق قوة دافعة لجمع المعلومات وإثرائها.

واسمحوا لي أن أتوقف قليلاً عند تعليق يقول إنه مع أن الحد من الفقر يمثل جزءاً من *أهداف التنمية للألفية* وأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فإن التعبير عنها يؤدي إلى تحديد أهداف شديدة الاختلاف. وفي الواقع، يوجد اختلاف نوعي كبير بين الاثنين – أي بين النسب والأعداد. إذ تنطوي أهداف الألفية وأهداف مؤتمر

القمة العالمي للأغذية على اختلافات تقدر بمئات الملايين من السكان، أو بعشرات السنين، وبالتالي فمن المناسب مناقشة هذه الاختلافات.

وإذ أنتقل من المنظور الوطني إلى المنظور الدولي، وهو موضوعنا في هذه الجلسة المسائية، فإني أستأذنكم في التعليق بشكل عابر على قضية البيانات المطلوبة على المستوى الدوليمقابل تلك المطلوبة على المستوى الوطني. فالبيانات لا تُجمع من أجل تغذية قواعد البيانات الدولية أو من أجل رصد هدف عالمي. بل إن عملية جمع المعلومات تتوجه على الدوام إلى حل مشاكل معينة في بـلد ما. ومع ذلك، فمن الضروري أن تكون هذه البيانات قابلة للمقارنة، وأن يتم تجميعها على أسس موحدة وأن يكون هناك تنسيق فيما بينها – وقد استمعنا إلى التعبير عن هذه الحاجة مراراً وتكراراً. وذلك لا يخلق تضارباً على المستوى الوطني بين المعلومات التي تم تجميعها بالطرق التقليدية والمعلومات المطلوب من البلدان الآن توليدها وإنتاجها. ومع ذلك، فإن المسألة لا تتعلق بمطالبة البلدان بافراز بيانات ليست في حاجة إليها، وإنما تنحصر في كثير من الحالات في تحديد الطريقة التي ينبغي لها تطبيقها في تجميع هذه البيانات. وهذا أمر منطقي، لأننا إذا قمنا بتجميع معلومات بطرق مختلفة عن نفس المشكلة في أماكن مختلفة، في داخل بلد واحد أو عدد من البلدان، قد لا يكون بوسعنا في النهاية الاستفادة من هذه المعلومات على أحسن وجه.

والملاحظة الرئيسية الثانية هي أنه على الرغم من أن هذه الجلسة عن "المنظور الدولي"، فإننا سرعان ما أن نعود إلى الاعتراف بأن الأهداف العالمية ليست مهمة، وأن الأمر المهم هو ما يحدث على المستوى الوطني. ففي الوقت الذي تعتبر فيه المعلومات مفيدة على المستوى الدولي لأغراض الدعوة، أو الرصد أو تخصيص الموارد، فإن المنظور الوطني هو الأهم؛ فهنا يمكن تحقيق أعمال حقيقية. ويمكن الخروج من هذه الملاحظة باستنتاجين، هما: أن عملية جمع المعلومات يجب أن تلبي ما هو مطلوب على المستوى الوطني، وأن من المهم بناء القدرات اللازمة على المستوى الوطني لتوليد المعلومات والاستفادة منها. وأود أن أؤكد على ما قاله أعضاء فريق الخبراء بشأن بناء القدرات، فكثيراً ما تكون هذه الحلقة المهمة مفقودة. وليس من السهل بناء القدرات اللازمة لتوليد المعلومات والاستفادة منها، على الرغم من دورها الحيوي في تغيير الطلب على المعلومات التي يتم توليدها ونوعية هذه المعلومات الواجب استخدامها في تحسين السياسات والإجراءات – فلسنا في حاجة إلى "مزيد" من المعلومات بل نحن في حاجة إلى معلومات "أكثر فائدة".

وقد أعادتنا هذه المناقشة إلى مدى ملاءمة تطبيقات "نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة" على المستوى الوطني – أي مدى ملاءمة الجهد المبذول من أجل ترشيد نظم المعلومات وتحقيق الاستفادة المثلى منها. ومن بين النقاط الجديدة التي لاحظتها نقطة تتصل بالأوراق الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر، التي تعد أداة شديدة الأهمية لربط المعلومات بالإجراءات على المستوى الوطني، وهو ما ينبغي أن يكون جزءاً من جهد الترشيد المبذول لمساعدة راسمي السياسات على القيام بدورهم.

ومرة أخرى أُلقِيَ الضوء على قياسات الجسم البشري في العديد من المناسبات على أنها من المعلومات الأساسية، وبشكل أعم، رئي أن المعلومات المتصلة بالتغذية تعد شديدة الأهمية. وفي الواقع تعد التغذية مهمة ليس لأنها تمثل أحد أبعاد الفقر ولكن لأنها مهمة في حد ذاتها لأن أي تحسينات في مجال التغذية تكون لها آثار مفيدة ليس فقط على مستوى معيشة السكان بل وكذلك على القدرات الاقتصادية على المستويين الكلي والمحلي، لأن الجوع والفقر يعززان بعضهما البعض.

وقد لا يكون من الممكن إخضاع التعرض لنقص أغذية الطاقة، كبعد مُميز، للقياس بالمناهج التي نستخدمها في الوقت الحاضر. وأنا أعرف أنه مازال من اللازم بذل جهد كبير بشأن التعرض لانعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية، وأن بذل هذا الجهد مستمر.

وقد تكررت الإشارة إلى ضرورة تسويغ المؤشرات التي تسفر عنها المعلومات بأنها ستستخدم في وضع السياسات واتخاذ القرارات، وهذا ما دفع الرئيس إلى أن يقترح صباح اليوم أن يقوم العمل على أساس مصفوفات توضح رؤوس أعمدتها المهام والمسؤوليات، وتوضح رؤوس صفوفها مستوى اتخاذ الإجراء مع تحديد المعلومات المطلوب توفيرها عند نقطة التقاء البيانات الرأسية بالبيانات الأفقية. وأجد أن ذلك له أهميته في اجتماع يحمل اسم ندوة علمية. فعلى الرغم من أننا كنا نتوقع أن يكون الجانب الأكبر مما نستمع إليه مما يتصل بالجوانب التقنية للتغذية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والاستقصاءات المرتبطة بها، جاءت أقوى الاستنتاجات تؤكد على أهمية أن يكون ما نفعله بالمعلومات مفيداً من منظور اتخاذ الاجراءات.

وقد ذكّرتنا المناقشة بأهمية استخدام المصطلحات السليمة وليس استخدام كلمات مثل الجوع، أو نقص أغذية الطاقة، أو نقص التغذية، أو نقص الطاقة الغذائية، وغير ذلك من الكلمات، دون تمييز. وعلى الرغم من أن ذلك مفهوم جيداً، فالصحيح أيضاً هو أن من الصعب، ونحن ننتقل من المجال التقني إلى مجال السياسيين والرأي العام، أن نتقيد بالمصطلحات الدقيقة أو أن نتجنب استخدام المصطلحات الشائعة. إن قضية "الجوع" شديدة الوضوح. ونحن جميعاً نعرف أن كلمة الجوع تستخدم بمعنى فضفاض جداً، وغير علمي ولكن الجميع يفهمونه، وبالتالي فإن كلمة الجوع تستخدم بمعنى أوسع مما هو ملائم. وليس من السهل تلافي ذلك، وبالتالي فإنه يمثل مشكلة.

ولا يفوتني في نهاية هذه المناقشة أن أضيف بعض الكلمات عن المنهج الذي تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة. ولقد استمعنا إلى تعليقات مؤداها أن مزيداً من المعلومات القطرية ينبغي أن يستخدم في هذا المنهج، وأن الاستقصاءات الأسرية ينبغي أن تضاف إليها أيضاً. وهذا هو الوضع في واقع الأمر. فالمنهج يقوم على البيانات التي تقدمها البلدان ويتم النظر في كثير من الاستقصاءات والاستفادة منها كلما كان ذلك ممكناً. ولكن عليّ أن أحذر من أن البيانات القطرية والاستقصاءات الأسرية تعاني من مشاكل خطيرة جداً تتصل بما يوجد بها من ثغرات، وبمصداقيتها واتساقها. وقد تساءل شخص آخر عن سبب الإبقاء على مُعامل التباين ثابتاً طوال الوقت. وإنني شخصياً اتفق مع هذه الملاحظة تماماً، والسبب الوحيد الذي أراه للإبقاء على مُعامل التباين ثابتاً هو أن قيم مُعامل التباين التي يمكن الاستفادة منها نادراً ما كانت متاحة في الماضي في أي بلد ... وبالتالي فعندما يتوافر لك مُعامل للتباين، فإنك ما كنت حتى لتحلم بأنه يمكن أن يتغير بمرور الوقت. ولكن الموقف تغير الآن، وعلى الرغم من أنني لست واسع المعرفة بهذه القضية، فلدي قدر لا بأس به من المعرفة ولا أرى أن تغيير النهج المستقر يمكن أن تترتب عليه أي صعوبة باستثناء استخدام معامل التباين القُطري عندما يصبح متاحاً وتغيير القيم في الصيغة المطبقة على الفترة ذات الصلة عند تحديثها.

وأعتقد، يا سيدي الرئيس، أن هذه هي النقاط الرئيسية التي جاءت في المناقشة. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أضيف فقط أننا استمعنا أيضا إلى كثير من الزملاء يقولون إنهم يجدون أن هذا الاجتماع كان مفيداً جداً، وإننا جميعاً نشكركم على ذلك.